

## تحت رعاية المحافظ وأمين عام المجلس المحلي

### دورة لخمس من أمهات الأطفال المعاقين في نجح

لحج / عادل قائد ،

تقيم جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة للتأهيل المجتمعي في محافظة لحج اليوم دورة تدريبية لأمهات الأطفال المعاقين تستمر خمسة أيام ،ونلك تحت رعاية الأخصائي محافظ لحج والأمين العام للمجلس المحلي .  
ذكر ذلك لـ ( ١٤ أكتوبر / الأَخ / شبل ناصر محمد ، موضحاً أن الدورة تعقد بإشراف مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل وأن المشاركين وعددهم خمسون مشاركة سيقين عدداً من المحاضرات حول الإعاقات والصحة العامة من قبل مجموعة من المختصين من مكتب الصحة وجامعة عدن وكلية التربية بصبر بالإضافة إلى العاملين في برنامج تأهيل الأطفال المعاقين ( C B R ) في لحج .  
وأضاف أن الحاضرين سيقدمون التطبيقات العملية والتمارين والتدريبات اللازمة التي تكفل لهم أو الأخت التعامل مع الطفل المعاق في البيت وعلى النحو الصحيح .  
الجدير بالذكر أن هذه الدورة تأتي ضمن أنشطة الجمعية للعام الحالي والتي تمولها المنظمة السويدية لرعاية الأطفال " رادا بارن " .

### محافظ شبوة يلتقي مشائخ ووجهاء مديرية عسيلان

لحج / عبودروس الخليضي ،

التقى الأَخ / علي بن محمد المقدشي محافظ شبوة صباح أمس بمكتبه بمشاخ ووجهاء قبائل بلحارث في مديرية عسيلان .  
وخلال اللقاء أشاد الأَخ المحافظ بالدور الذي يقوم به المشائخ والشخصيات الاجتماعية بوقوفهم ضد كل من يقوم بأعمال التخريب ويسبون أبناء المحافظة ويحاولون المساس بمصالح ومدخرات الوطن .  
وفي اللقاء أكد وجهاء ومشائخ قبيلة بلحارث أنهم على استعداد بالتعاون مع السلطة المحلية في المحافظة في التصدي لكل من يقوم بالإساءة لعادات وأعراف القبائل بعسيلان من خلال قيامهم ببعض الأعمال المخلة والمزعزعة لأمن واستقرار الوطن .  
وكان الأَخ المحافظ قد أكد أن السلطة المحلية ستقدم كل العون لشركات النفط والغاز العاملة في مديرية عسيلان .  
حضر اللقاء الأمين العام للمجلس المحلي في المحافظة والشيخ علي راشد الحارثي الوكيل المساعد وعدد آخر من المسؤولين .

### صرف القروض الميسرة للمستفيدين من صندوق الرعاية

لحج / خلدون البرحي ،

بدأ في لحج صرف القروض الميسرة للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية في المحافظة . وقد قسمت المحافظة إلى خمسة مراكز صرف هي : الملاح رفدان ، مسيمير ، القبيطة ، طور الباحة المقاطرة وتين ، الحوطة .  
وعلمت ١٤ أكتوبر بأن عدد المستفيدين من هذه القروض ٣٠١ وأن المبلغ المخصص يبلغ ٢٩ مليوناً و ٧٦٠ ألف ريال في عدد من البرامج تشمل تربية النحل والمواشي والصيانة وصيانة الموبائل وصناعة البخور كمرحلة أولى .  
وفاد الأَخ طالب حامد محمد مدير إدارة تنمية المستفيدين في الصندوق بأن المرحلة الثانية من عمل الصندوق وفقاً للخطوة التدريبية يستفيد منها ثلاث مديريات هي جبل جبر ، حاليين ، المضاربة وبلغ وقدره تسعة ملايين ريال .  
وقال بأن الخططة الثالثة والرابعة تحتوي على عدة برامج وفقاً للخطوة منها هندسة الكهرباء ، هندسة سيارات ، هندسة إلكترونيات وصيانة موبائل وتوسيع خدمات الصندوق لتصل إلى المديرات التي لم تصل إليها من هذه الخدمات ككافع ، يهر ، الفلحي ، الحد .

### تدريب وتأهيل مساعدي أطباء الأسنان في ورشة عمل بحدن

عدن / 14 أكتوبر ،

بدأت أمس في قاعة الدكتور أحمد الشيبية في محافظة عدن فعاليات ورشة العمل الخاصة بتدريب وتأهيل مساعدي أطباء الأسنان والتي تنظمها وزارة الصحة العامة والسكان بمشاركة (٤٥) كادراً من عشر محافظات يتناولون على مدى خمسة أيام عدداً من المواضيع المتصلة بصحة أمراض الفم ومنها طرق تجنب العدوى للأمراض كالإيدز في عيادات الأسنان وتوقيف النزيف والحوادث الطارئة وعمليات خلع الأسنان وتركيبها وتقييمها بالإضافة إلى ما يستجد في طب الأسنان والتعقيم الصحي والإرشاد .  
وفي افتتاح الورشة أكد الأخوان الدكتور / الخضصر ناصر لصور مدير عام مكتب الصحة والسكان ود . نصيب منصور اللجم مدير عام الخدمات الطبية بوزارة الصحة العامة والسكان أهمية أهمية الورشة في رفع مهارات ومعارف المشاركين في مجال صحة الفم والأسنان منوهين إلى ضرورة الارتقاء بعمل عيادات الأسنان وفق آليات الصحة والتطورات في هذا المجال .

### في كلية الآداب في جامعة عدن

### بدء دورة التخطيط والتنبؤ التربوية

عدن / نعمان الحكيم ،

افتتح الأَخ / أحمد احمد الضلاحي الوكيل المساعد لحافظة عدن والدكتور عبدالله النهاري مدير مكتب التربية بالمحافظة لافتتاح صباح أمس السبت الدورة التدريبية الخاصة بالقيادات التربوية تحت عنوان : ( التخطيط والتنبؤ ) والتي تستمر (١٢) يوماً وذلك في قاعة كلية الآداب في جامعة عدن وخلال مراسم الافتتاح ألقى الأَخ الضلاحي كلمة عبر فيها عن تمنياته للمتدربين الاستفادة من مقررات الدورة ونقل معارفها إلى الميدان التربوي .. كما ألقى الدكتور النهاري كلمة أكد فيها اهتمام قيادة الوزارة بمثل هذه الدورات التي يعاها معالي الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية شخصياً وقيادات الوزارة والمحافظة مؤكداً أن المكتب يرحي ويدعم مثل هذه الدورات الهادفة إعادة بناء الكادر التربوي ليؤدي المهمة على أكمل وجه في هذه المحافظة الطبية .  
يشارك في الدورة (٢١) كادراً من إدارة شؤون الموظفين والمتابعة والتخطيط والإحصاء والتعليم العام في المكتب والمديريات وتعد هذه البورة الأولى من نوعها .. هذا وصرح للصحفية الأَخ أحمد صالح عوض ، مدير نظم المعلومات المشرف على الدورة أن الدورة تستمر (١٢) يوماً تلقى فيها محاضرات من قبل متخصصين في فريق التحديث بدوائر الوزارة تجدر الإشارة إلى أن الدورة تقام برعاية وزارة التربية وبدعم من الدار الاستشارية اليمنية .  
حضر حفل الافتتاح الدكتور حسين بإسلامة عميد كلية الآداب .. والأستاذة / خديجة قاسم مستشار مدير مكتب التربية بالمحافظة .

### قريباً : فتح باب الدراسات العليا في كلية الآداب في جامعة نزار

ذمار / صقر أبو حسن ،

كشفت عميد كلية الآداب في جامعة نزار أن الترتيبات جارية لفتح باب الدراسات العليا لأقسام التي لا توجد فيها دراسات عليا بالكليته كما أكد أن تشغيل الكلية الإلكترونية سيكون قريباً .  
وأوضح / . محمد جزام العمري أن لدى كلية الآداب الإمكانيات الفكرية والأدبية والبشرية المتميزة الكبيرة لفتح باب الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير والدكتوراه إن شاء الله في بقية الأقسام التي لا توجد فيها دراسات عليا .  
وقال خلال لقاء موسع جمع عدد من أساتذة الكلية " بناء الإنسان وتأهيله فكرياً وسلوكياً يعتبر من أهم أهداف التعليم العالي ونحن نعمل ضمن هذه الأهداف ونطمح أن تكون مخرجات كليتنا مؤهلة وفعالة لذلك تسعى الكلية لتحديث مناهج ومقرراتها وتحديث مكتبتها بالمصادر العلمية الحديثة ومنها تشغيل المكتبة الإلكترونية قريباً .  
وأضاف : كلية الآداب تشمل سبعة أقسام وهي لغة عربية وفرنسية وإنجليزية وآثار وتاريخ وعلم نفس وجغرافيا لذلك فهي تشمل تخصصات مهمة في تنمية المجتمع كما إن معظم أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الكلية مؤهلون أكاديمياً وتربوياً لتطوير العملية التعليمية .

### 30 موهبا وموهبة يبدأون دورة تدريبية في معو الأمية في شبوة

شبوة / عبودروس أحمد الخليضي ،

أعرب الأَخ / علي بن محمد المقدشي محافظ محافظة شبوة عن تقديره للدور الذي يلعبه جهاز معو الأمية في المحافظة من خلال تحريره للعثرات من الرجال والنساء من آفة الأمية .وفي كلمة ألقاها أثناء افتتاح الدورة الخاصة بالموجهين والوجهات بجهاز معو الأمية وتعليم الكبار في المحافظة التي بدأت فعالياتها أمس قال الأَخ محافظ محافظة شبوة على المشاركين في هذه الدورة من الموجهين والوجهات الاستفادة من مواد وبرامج الدورة وتطبيقها على صعيد الواقع العملي .  
وكان الأَخ / محمد أحمد المشلة مدير جهاز معو الأمية وتعليم الكبار في المحافظة قد أشار إلى أن الدورة تقام بدعم من مشروع تطوير التعليم الأساسي وتهدف إلى رفع قدرات الموجهين والوجهات العاملين بالجهاز . وإلى كيفية العمل وفقاً ونماذج المعاد والقياس والتقييم للأعوام الدراسية .  
يشارك في هذه الدورة ثلاثون مشاركاً ومشاركة .  
حضر حفل افتتاح هذه الدورة التي تستمر من ٧ - ١٩ أشهر الجاري الأخوان الأمين العام للمجلس المحلي في المحافظة الدكتور / سالم محمد الهيمس ونائب مدير التدريب بجهاز معو الأمية الأَخ / فائز الحارثي .

# مجلس النواب يستكمل مناقشة التقرير التكميلي بشأن مشروع قانون المناقصات الحكومية



الأغراض العسكرية ولا تعتبر سارية المفعول إلا بعد الموافقة عليها من مجلس الوزراء، كما منح مشروع القانون الهيئة العليا الحق في الرقابة على أعمال المناقصات والمزايدات في الجهات المشار إليها بالفقرات : (أ، ب، ج، د) من هذه المادة.  
من جهة أخرى أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس، أن يدرج في جدول أعماله التقرير المقدم من اللجنة المشتركة التي تضم أعضاء لجنتي الزراعة والري والثروة السمكية والتنمية والنظف والثروات المعدنية بالمجلس حول اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الزراعية في مختلف مناطق الجمهورية من خلال تنظيم المياه المتجمعة في عدد من الأودية وزيادة الانتاج السمكي بميناء الصيد في الشحر .  
كما أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير آخر للجنة الزراعة والري والثروة السمكية والتنمية والنظف والثروات المعدنية بشأن اتفاقية القرض لتمويل مشروع التنمية الزراعية المطرية والثروة الحيوانية المبرمة بين

المنافسة العامة فتح العطاء الوحيد بعد الإعلان عن المناقصة للمرة الأولى وإذا تبين بعد التحليل والتقييم أنه مطابق للشروط والمواصفات وكافة المتطلبات الأخرى المحددة في وثائق المناقصة وأنه في حدود التكلفة التقديرية تستكمل بشأنه الإجراءات المحددة بهذا القانون واللائحة. وألزم مشروع القانون والتعديلات المطروحة عليه وحدات القطاع الختط التي تمتلك الدولة ٥٠ بالمائة فأكثر من رأسمالها أن تضع كل منها لوائح خاصة بها لتنظيم أعمال المناقصات والمزايدات ولا تعتبر هذه اللوائح سارية المفعول إلا بعد الموافقة عليها من السلطة المختصة في كل منها وإقرارها من قبل مجلس الوزراء، كما أُلزم المشروع وحدات القطاع الختط التي تمتلك الدولة أقل من ٥٠ بالمائة من رأسمالها أن تضع كل منها لوائح خاصة بها لتنظيم أعمال المناقصات والمزايدات يوافق عليها وتقر من السلطة المختصة فيها وفقاً لقانون إنشائها. أما وزارة الدفاع فقد أنشط بها مشروع القانون أن تضع لائحة خاصة بها للتوريدات والأعمال ذات

صناعة/ سبأ،  
استكمل مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأَخ يحيى علي الراعي، نائب رئيس المجلس مناقشة التقرير التكميلي حول مواد مشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية المطلوب إعادة المداولة بشأنها، والمقدم من اللجنة المشتركة التي تضم أعضاء لجنتي الخدمات والشؤون المالية بالمجلس وقد عرف مشروع القانون (المناقصة العامة) بالمناقصة التي يتم فيها فتح باب المنافسة للراغبين في المشاركة لتنفيذ الأعمال المختلفة للمستوفين للشروط الأساسية للتأهيل المحددة في وثائق المناقصة وذلك عن طريق إعلان يتم نشره من قبل الجهة المختصة في وسائل الإعلام الحكومية وأو وسائل إعلام أخرى وفقاً للوائح المحددة في هذا القانون واللائحة. أما الإستشاري فيعرفه مشروع القانون بأنه أي شخص مؤهل للقيام بالخدمات الإستشارية تم اختياره وفقاً لهذا القانون وشروط الدعوة لتقديم الخدمة. وأجاز مشروع القانون وتعديلاته في

حكومة بلاندا وهيئة التنمية الدولية .  
وبهدف المشروع المتوخى من هذه الاتفاقية المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتحسين ادارة المصادر الطبيعية في المناطق الريفية وتمكين المزارعين من تقوية وتحسين أنظمة عمليات الانتاج الزراعي والحيواني وأنظمة التسويق التقليدية في المناطق الزراعية المطرية والحفاظ على التربة وحصاد المياه .  
وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره بحضور الأَخ عبدالكريم الأرجبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير التخطيط والتعاون الدولي وعدد آخر من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة، وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى .

الزراعي في ساحل حضرموت من خلال تنظيم المياه المتجمعة في عدد من الأودية وزيادة الانتاج السمكي بميناء الصيد في الشحر . كما أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير آخر للجنة الزراعة والري والثروة السمكية والتنمية والنظف والثروات المعدنية بشأن اتفاقية القرض لتمويل مشروع التنمية الزراعية المطرية والثروة الحيوانية المبرمة بين

## مجلس الشورى يبدأ مناقشاته لموضوع ظاهرة حمل السلاح

# تقرير لجنة الدفاع والأمن يشدد على ضرورة التعامل مع الظاهرة بجدية نظراً لما تتطلبه مرحلة التنمية الشاملة من استقرار



بأن الحكومة تقدمت بطلب تعديل على القانون يقضي بتطبيق الحيازة على أمانة العاصمة والعواصم الرئيسية والمدن التي يصدر بشأن تطبيق الحيازة فيها قرار من وزير الداخلية.  
على أن يلي ذلك تطبيق هذا الأجراء في بقية المناطق وضمن مراحل زمنية يجري النظر في أمادها لاحقاً .  
معتبراً أن جهود تطبيق القانون فيما يتعلق بحمل السلاح وبشأن حيازته وتوثيق موجودات القوات المسلحة والأمن من الأسلحة والنذائر وأرقامها، وسيتم إدخال تلك المعلومات إلى قاعدة بيانات، وذلك حتى يسهل تتبع هذه الأسلحة والنذائر إذا ما تسربت بطرق غير مشروعة.  
وأضاف ويعد هذه الخطوة سبباً في إعلان توجهه للمواطنين بمنحهم مهلة ستة أشهر لتسليم ما لديهم من أسلحة متوسلة ومفرقات، وفقاً للقانون الحالي. وبشأن الأسلحة الشخصية أوضح الأَخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

مجلس الشورى في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الأَخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى في إطار الاجتماع الثاني عشر من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي ٢٠٠٧م، مناقشاته لموضوع ظاهرة حمل السلاح.  
وفي الجلسة قدمت لجنة الدفاع والأمن تقريراً حول الموضوع قام بقرائه الأخوان اللواء محمد ضيف الله رئيس اللجنة واللواء حيدر الهبيلي عضو اللجنة، والذي تضمن رؤية اللجنة التي بنتها حول الظاهرة استناداً إلى جملة التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية وعن اللقاءات التي أجرتها مع المسؤولين في الوزارة حول الموضوع.  
وقدرصد التقرير تطور ظاهرة حمل السلاح في اليمن متأثرة بجملة من التحولات السياسية والإستراتيجية وحالة عدم الاستقرار التي هيمنت على علاقات الشطرين قبل الوحدة.  
وشدد التقرير على أهمية النظر بجدية إلى ظاهرة حمل السلاح بالنظر إلى ما تتطلبه مرحلة التنمية الشاملة الحالية من أمن واستقرار، لافتاً إلى أن حمل السلاح في المدن والأسواق الرئيسية بات يشكل خطراً على السكينة العامة، ويتوجب إغلاق كل مصادر الحصول عليه.  
ونبه التقرير إلى عدم الخلط بين مفهومي حمل السلاح وحيازته، مؤكداً على أن الاهتمام ينصب حالياً على ظاهرة حمل السلاح باعتبارها مدخلاً للشر، ويتعين إغلاقه، ومحضف على العنف، وعلى القيام بالأعمال المضرة بمصالح الوطن كتلك التي شهدتها بعض مناطق محافظة صعدة.  
وقال التقرير إنه يتعين الوقوف أمام ظاهرة حمل السلاح بجدية، بإرادة وطنية شجاعة، لافتاً إلى وجود مؤشرات مشجعة ستدفع باتجاه انحسار هذه الظاهرة مستقبلاً بالنظر إلى تنامي حالة الوعي لدى الأفراد والمجتمع، واكتساب المجتمع خبرات ثقافية وإنسانية يمكن البناء عليها في هذا المضمار.  
وقد أوصى التقرير بضرورة وجود قانون يفصل بين عمليتي حيازة السلاح وحمله، وبأهمية اعتماد خطة إعلامية مركزية لتوعية كافة شرائح المجتمع بالأعباء الباهظة لحمل السلاح وما تسببه من إزهاق للأرواح ومأساة إنسانية وإعاقة للتنمية.  
كما دعا إلى وقف تداول وانتشار الأسلحة بغرض الحيازة من خلال منع الاتجار بها، وإلى أهمية أن يضطلع القضاء بدوره في البت في القضايا وبما ينهي حالات الإطالة في أمد التقاضي بين المتخاصمين والتي غالباً ما تؤدي إلى الاستخدام الخاطئ للسلاح.  
وتحدث أمام مجلس الشورى الدكتور رشاد محمد العلمي نائب رئيس الوزراء وزيرالداخلية الذي نوه بتفاعل مجلس الشورى ومسئولياته العالية تجاه ظاهرة

### ويوصي بوضع خطة إعلامية مركزية لتوعية المجتمع بمخاطر حمل وحيازة السلاح

مجلس الشورى في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الأَخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى في إطار الاجتماع الثاني عشر من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي ٢٠٠٧م، مناقشاته لموضوع ظاهرة حمل السلاح.  
وفي الجلسة قدمت لجنة الدفاع والأمن تقريراً حول الموضوع قام بقرائه الأخوان اللواء محمد ضيف الله رئيس اللجنة واللواء حيدر الهبيلي عضو اللجنة، والذي تضمن رؤية اللجنة التي بنتها حول الظاهرة استناداً إلى جملة التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية وعن اللقاءات التي أجرتها مع المسؤولين في الوزارة حول الموضوع.  
وقدرصد التقرير تطور ظاهرة حمل السلاح في اليمن متأثرة بجملة من التحولات السياسية والإستراتيجية وحالة عدم الاستقرار التي هيمنت على علاقات الشطرين قبل الوحدة.  
وشدد التقرير على أهمية النظر بجدية إلى ظاهرة حمل السلاح بالنظر إلى ما تتطلبه مرحلة التنمية الشاملة الحالية من أمن واستقرار، لافتاً إلى أن حمل السلاح في المدن والأسواق الرئيسية بات يشكل خطراً على السكينة العامة، ويتوجب إغلاق كل مصادر الحصول عليه.  
ونبه التقرير إلى عدم الخلط بين مفهومي حمل السلاح وحيازته، مؤكداً على أن الاهتمام ينصب حالياً على ظاهرة حمل السلاح باعتبارها مدخلاً للشر، ويتعين إغلاقه، ومحضف على العنف، وعلى القيام بالأعمال المضرة بمصالح الوطن كتلك التي شهدتها بعض مناطق محافظة صعدة.  
وقال التقرير إنه يتعين الوقوف أمام ظاهرة حمل السلاح بجدية، بإرادة وطنية شجاعة، لافتاً إلى وجود مؤشرات مشجعة ستدفع باتجاه انحسار هذه الظاهرة مستقبلاً بالنظر إلى تنامي حالة الوعي لدى الأفراد والمجتمع، واكتساب المجتمع خبرات ثقافية وإنسانية يمكن البناء عليها في هذا المضمار.  
وقد أوصى التقرير بضرورة وجود قانون يفصل بين عمليتي حيازة السلاح وحمله، وبأهمية اعتماد خطة إعلامية مركزية لتوعية كافة شرائح المجتمع بالأعباء الباهظة لحمل السلاح وما تسببه من إزهاق للأرواح ومأساة إنسانية وإعاقة للتنمية.  
كما دعا إلى وقف تداول وانتشار الأسلحة بغرض الحيازة من خلال منع الاتجار بها، وإلى أهمية أن يضطلع القضاء بدوره في البت في القضايا وبما ينهي حالات الإطالة في أمد التقاضي بين المتخاصمين والتي غالباً ما تؤدي إلى الاستخدام الخاطئ للسلاح.  
وتحدث أمام مجلس الشورى الدكتور رشاد محمد العلمي نائب رئيس الوزراء وزيرالداخلية الذي نوه بتفاعل مجلس الشورى ومسئولياته العالية تجاه ظاهرة

### ويوصي بوضع خطة إعلامية مركزية لتوعية المجتمع بمخاطر حمل وحيازة السلاح

مجلس الشورى في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الأَخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى في إطار الاجتماع الثاني عشر من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي ٢٠٠٧م، مناقشاته لموضوع ظاهرة حمل السلاح.  
وفي الجلسة قدمت لجنة الدفاع والأمن تقريراً حول الموضوع قام بقرائه الأخوان اللواء محمد ضيف الله رئيس اللجنة واللواء حيدر الهبيلي عضو اللجنة، والذي تضمن رؤية اللجنة التي بنتها حول الظاهرة استناداً إلى جملة التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية وعن اللقاءات التي أجرتها مع المسؤولين في الوزارة حول الموضوع.  
وقدرصد التقرير تطور ظاهرة حمل السلاح في اليمن متأثرة بجملة من التحولات السياسية والإستراتيجية وحالة عدم الاستقرار التي هيمنت على علاقات الشطرين قبل الوحدة.  
وشدد التقرير على أهمية النظر بجدية إلى ظاهرة حمل السلاح بالنظر إلى ما تتطلبه مرحلة التنمية الشاملة الحالية من أمن واستقرار، لافتاً إلى أن حمل السلاح في المدن والأسواق الرئيسية بات يشكل خطراً على السكينة العامة، ويتوجب إغلاق كل مصادر الحصول عليه.  
ونبه التقرير إلى عدم الخلط بين مفهومي حمل السلاح وحيازته، مؤكداً على أن الاهتمام ينصب حالياً على ظاهرة حمل السلاح باعتبارها مدخلاً للشر، ويتعين إغلاقه، ومحضف على العنف، وعلى القيام بالأعمال المضرة بمصالح الوطن كتلك التي شهدتها بعض مناطق محافظة صعدة.  
وقال التقرير إنه يتعين الوقوف أمام ظاهرة حمل السلاح بجدية، بإرادة وطنية شجاعة، لافتاً إلى وجود مؤشرات مشجعة ستدفع باتجاه انحسار هذه الظاهرة مستقبلاً بالنظر إلى تنامي حالة الوعي لدى الأفراد والمجتمع، واكتساب المجتمع خبرات ثقافية وإنسانية يمكن البناء عليها في هذا المضمار.  
وقد أوصى التقرير بضرورة وجود قانون يفصل بين عمليتي حيازة السلاح وحمله، وبأهمية اعتماد خطة إعلامية مركزية لتوعية كافة شرائح المجتمع بالأعباء الباهظة لحمل السلاح وما تسببه من إزهاق للأرواح ومأساة إنسانية وإعاقة للتنمية.  
كما دعا إلى وقف تداول وانتشار الأسلحة بغرض الحيازة من خلال منع الاتجار بها، وإلى أهمية أن يضطلع القضاء بدوره في البت في القضايا وبما ينهي حالات الإطالة في أمد التقاضي بين المتخاصمين والتي غالباً ما تؤدي إلى الاستخدام الخاطئ للسلاح.  
وتحدث أمام مجلس الشورى الدكتور رشاد محمد العلمي نائب رئيس الوزراء وزيرالداخلية الذي نوه بتفاعل مجلس الشورى ومسئولياته العالية تجاه ظاهرة

## ورشة عمل بصنعاء حول ترجمة وتنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي



الاداري وإدارة الوقت بفعالية .  
وخلال الافتتاح أكد الدكتور / محمد عبد الله الصوفي رئيس الجامعة أن هذه السنوات الست الماضية بفضل الإجراءات الأمنية الجديدة في إطار خطة الانتعاش الاقتصادي والخطط التنموية التي تبنتها الحكومة العالتي في مجال تنمية مهارات العاملين في الجانب الإداري .  
وأشار بأن الدورة تهدف إلى حل المشاكل الإدارية في مختلف المستويات الإشرافية والتنفيذية ووضع خطط عمل واقعية وعملية قابلة للتنفيذ وخلق بيئة عمل صحية ومشجعة .

في ذلك الإطار باعتبار ان الجميع معني بهذه القضايا لإخراج الرؤى والأفكار إلى واقع عملي في إطار برامج وأنشطة زمنية محددة يتم تنفيذها خلال الفترة القادمة.  
من جانبه أشار الدكتور يحيى محمد الشعيبي، وزير الدولة أمين العاصمة إلى أهمية انعقاد هذه الورشة خاصة في هذه المرحلة التي يعيشها شعبنا اليمني وتتطلب العمل بروح الفريق الواحد،وتناول القضايا المطروحة في أوراق العمل بروية تعكس تفاعل الجهات المعنية مع مفردات البرنامج وتحويله إلى الواقع العملي، مستعرضاً الجهود المبذولة من قبل قيادة السلطة المحلية بالأمانة بالتعاون مع رجال الأعمال وجامعة صنعاء لوضع مسودة الأعمال

### مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان في عدن لـ 14 أكتوبر :

قريباً إنجاز العمل في مشاريع إعادة تأهيل وتجهيز عدد من المجمعات الصحية بالمحافظة  
فقد وصلت إلى (٥٦٠) منشأة في حين بلغ عدد منشآت بيع الأدوية أكثر من (٤٠٠) منشأة . لافتاً إلى أن مستشفيات عدن خلال العام الماضي استقبلت (٤٨٦٦) حالة طوارئ منها (٦٦٨٣) حالة في الجمهورية التعليمية و(٢١٨٣) حالة في مستشفيات مايو العام مضيفاً أن مستشفيات عدن العام لم يستقبل أي حالة بسبب إغلاق مركز إعادة التأهيل والتدريب وإنشاء مركز القلب فيه ، حيث وصلت كلفته إلى حوالي (٣٠) مليون دولار بدعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية الشقيقة .

### مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان في عدن لـ 14 أكتوبر :

قريباً إنجاز العمل في مشاريع إعادة تأهيل وتجهيز عدد من المجمعات الصحية بالمحافظة  
فقد وصلت إلى (٥٦٠) منشأة في حين بلغ عدد منشآت بيع الأدوية أكثر من (٤٠٠) منشأة . لافتاً إلى أن مستشفيات عدن خلال العام الماضي استقبلت (٤٨٦٦) حالة طوارئ منها (٦٦٨٣) حالة في الجمهورية التعليمية و(٢١٨٣) حالة في مستشفيات مايو العام مضيفاً أن مستشفيات عدن العام لم يستقبل أي حالة بسبب إغلاق مركز إعادة التأهيل والتدريب وإنشاء مركز القلب فيه ، حيث وصلت كلفته إلى حوالي (٣٠) مليون دولار بدعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية الشقيقة .

### مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان في عدن لـ 14 أكتوبر :

قريباً إنجاز العمل في مشاريع إعادة تأهيل وتجهيز عدد من المجمعات الصحية بالمحافظة  
فقد وصلت إلى (٥٦٠) منشأة في حين بلغ عدد منشآت بيع الأدوية أكثر من (٤٠٠) منشأة . لافتاً إلى أن مستشفيات عدن خلال العام الماضي استقبلت (٤٨٦٦) حالة طوارئ منها (٦٦٨٣) حالة في الجمهورية التعليمية و(٢١٨٣) حالة في مستشفيات مايو العام مضيفاً أن مستشفيات عدن العام لم يستقبل أي حالة بسبب إغلاق مركز إعادة التأهيل والتدريب وإنشاء مركز القلب فيه ، حيث وصلت كلفته إلى حوالي (٣٠) مليون دولار بدعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية الشقيقة .

صناعة/ سبأ،  
بدأت بصنعاء أمس ورشة العمل الخاصة بترجمة وتنفيذ البرنامج الانتخابي لفعامة رئيس الجمهورية وكذا البرنامج الانتخابي للمجالس المحلية والتي تنظمها على مدى يومين أمانة العاصمة بالتعاون مع جامعة صنعاء والرفقة التجارية والصناعية بالأمانة.  
وفي افتتاح الورشة أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمه الزراق لتزامن انعقاد هذه الورشة مع حلول الذكرى الـ٢٩ لتولى فخامة الرئيس رئاسة الجمهورية، واعتبرتها مناسبة تمثل موضة لتفعيل الممارسة الديمقراطية في مواجهة أن اليمن يشهد في هذه المرحلة حركة نهوض شاملة في مختلف المجالات التنموية ترجمه لبرنامج الرئيس الانتخابي وفي كل الاتجاهات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية .  
وأشارت إلى أن هذه الورشة ستعزز ٢٤ رفقة عمل موزعة على خمسة محاور نوعية لترجمة البرنامج إلى واقع عملي، موضحة أن الأوراق تحمل في مضمونها أفكاراً ورؤى متميزة تتناول كل الجوانب السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية ، وترتكز على الدور المناط بالسلطة المحلية بصفتها المعنية بتنفيذ مثل هذه القضايا تقيوما ورؤى وتطورات مستقبلية .  
وبيئت ان الحكومة عملت المصفوفة التنفيذية للبرنامج التنفيذي وانشطة وبرامج عمل محددة ، مؤكداً على ضرورة تكامل السلطة المحلية والحكومة ومنظمات المجتمع المدني

صناعة/ سبأ،  
بدأت بصنعاء أمس ورشة العمل الخاصة بترجمة وتنفيذ البرنامج الانتخابي لفعامة رئيس الجمهورية وكذا البرنامج الانتخابي للمجالس المحلية والتي تنظمها على مدى يومين أمانة العاصمة بالتعاون مع جامعة صنعاء والرفقة التجارية والصناعية بالأمانة.  
وفي افتتاح الورشة أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمه الزراق لتزامن انعقاد هذه الورشة مع حلول الذكرى الـ٢٩ لتولى فخامة الرئيس رئاسة الجمهورية، واعتبرتها مناسبة تمثل موضة لتفعيل الممارسة الديمقراطية في مواجهة أن اليمن يشهد في هذه المرحلة حركة نهوض شاملة في مختلف المجالات التنموية ترجمه لبرنامج الرئيس الانتخابي وفي كل الاتجاهات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية .  
وأشارت إلى أن هذه الورشة ستعزز ٢٤ رفقة عمل موزعة على خمسة محاور نوعية لترجمة البرنامج إلى واقع عملي، موضحة أن الأوراق تحمل في مضمونها أفكاراً ورؤى متميزة تتناول كل الجوانب السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية ، وترتكز على الدور المناط بالسلطة المحلية بصفتها المعنية بتنفيذ مثل هذه القضايا تقيوما ورؤى وتطورات مستقبلية .  
وبيئت ان الحكومة عملت المصفوفة التنفيذية للبرنامج التنفيذي وانشطة وبرامج عمل محددة ، مؤكداً على ضرورة تكامل السلطة المحلية والحكومة ومنظمات المجتمع المدني